ترميز التخصص: D.M.F01.S03.03

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

H 1102, J 1103, J 1105, K 1201, K 1401, K 1402, K 1403, K 1404, L 1803, O 1201, P 1301, P 1500, P 1601, P 1602

البطاقة التعريفية بالتخصص: قانون الأعمال

المستوى: ماستر

الميدان: حقوق وعلوم سياسية

الشعبة: حقوق

الاختصاص: قانون الأعمال

1- مكان التكوين

الكلية:الحقوق والعلوم السياسية

القسم:الحقوق

مرجع قرار التأهيل: رقم 002 مؤرخ في 03 /2021/01.

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاخوة منتوري قسنطينة "مخبر العقود وقانون الاعمال ".

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون الأخرون:

- مديرية التجارة لولاية باتنة
- المديرية العامة لاتصالات الجزائر
- بنك الخليج الجزائري-وكالة باتنة

الشركاء الدوليون الاجانب:

- المعهد الأوربي للعلوم الإنسانية -باريس
- جامعة طنطا -جمهورية مصر العربية

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

رسم بياني يوضح موقع الماستر الأكاديمي تخصص " **قانون الاعمال"** من مسار التكوين:

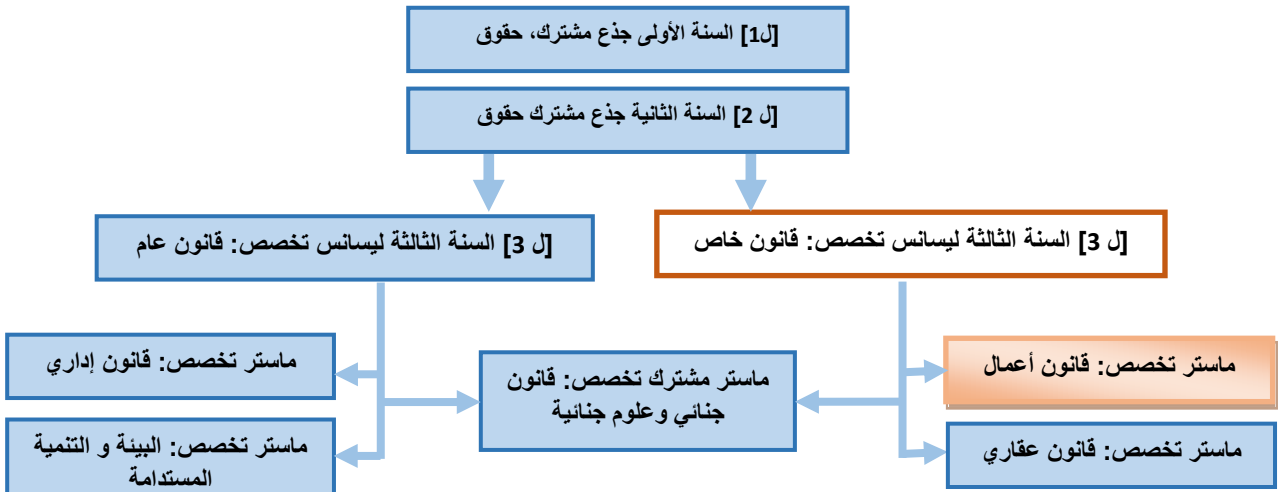

يتضمن مسار التكوين أربع سداسيات، ثلاث سداسيات نظرية، وسداسي رابع وأخير خاص بإعداد مذكرة بحث تتويجا للتخرج

4- مضمون التكوين وسياقاته:

إن مضمون التكوين في الماستر الاكاديمي تخصص " قانون الاعمال " ، تحكمه ثلاثة سياقات تكوينية:

- **السياق التوجيهي للطالب:** ويجمع العوامل التي تؤثر على ميول الطالب (الدافع العلمي، الاستعداد المعرفي)، حيث أن التكوين و المعارف التى يتلقاها الطالب على مستوى مرحلة الليسانس تخصص قانون خاص لها الأثر الكبير في توجيه الطالب نحو ميوله المهنية ذات الصلة بالاعمال لما لها من اثر في مجالات الاقتصاد الوطني المتشعبة
- **سياق التدريس:** إذ يشمل العوامل التي تلعب دورًا مباشرًا في العملية البيداغوجية، اذ تحتوي على المواد التعليمية الأساسية والأفقية تنتمي لحقول معرفية مختلفة، والتي تمنح الطالب إحاطة جيدة بقانون الاعمالمنها مقاييس : شركات الأموال، قانون البنوك، العقود التجارية، قانون الجمارك، المؤسسات المالية الدولية، قانون الاستثمار، الملكية الصناعية، القانون الجبائي، قانون المنافسة، قانون الاستهلاك ، القانون الجنائي للأعمال، الإشهار القانوني، منازعات الأعمال ، عقود التجارة الدولية وغيرها من المقاييس التي تنمي تكوين الطالب الجامعي في مجال قانون الأعمال وفق منهجية علمية متخصصة من طرف فريق التكوين
- **سياق الانتقال والاندماج في بيئة العمل:** حيث أن تخصص قانون الاعمال يتيح للطالب قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الظروف المحيطة بالعمل في بيئة تتسم بتنوع العلاقات التجارية والأعمال ، ويفتح مجالات مستقبلية للطلبة من خلال الالتحاق بمناصب ومهن حرة مثل إطارات في وزارة التجارة والهيئات التابعة لها، في المؤسسات اقتصادية، الشركات التجارية، البنوك ، الضرائب، الجمارك، الضمان الاجتماعي، المحاماة والقضاء ... .

5- اهداف التكوين:

في ظل العولمة الاقتصادية التي أملت على غالبية دول العالم تبني نظام الاقتصاد الحر الذي يقوم على مبدأ حرية العمل في المجال التجاري، أو ما يعرف بمبدأ المنافسة الحرة، وما يترتب على هذا المبدأ من تحقيق الجودة وحفظ الحقوق وبالتالي تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع للعيش في كنف الرفاهية والازدهار.

لذلك أصبح من الضروري على المشرع الجزائري مسايرة العولمة الاقتصادية وهو ماحدث بالفعل بعد سنه لجملة من القوانين المنظمة للنشاطات التجارية والصناعية وجعلها تتماشى والتطورات وكذا التغييرات المتلاحقة في مجال التجارة الدولية بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، وما صاحبه من نشوء عادات واعراف تجارية ومصرفية جديدة خاصة بعد فتح ابواب الاستثمار الاجنبي وهو ما ادى الى تطور قواعد التجارة الدولية وظهور المزيد من عقود التجارة الدولية، وكذا فض المنازعات الناتجة عن هذا التطور سيما اجراء التحكيم الدولي وما يوفره من مزايا لرجال الاعمال والمستثمرين من سرية وسرعة وتحقيق العدالة وهو الامر الغير محقق في القضاء العادي.

لذلك أصبح لزاما على الجامعة الجزائرية بصورة عامة وبالخصوص كليات الحقوق تكوين اطارات تكون ملمة بهذه القوانين لتمكن الدولة من الدخول في سوق المنافسة التجارية والصناعية العالمية

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

تكوين دفعة من الطلبة متخصصة في مجال قانون الأعمالعن طريق اكتساب المعارف المختلفة واللازمة والمتعلقة بالمجال التجاري وبمجال الاعمال بصفة عامة لما تطرحه مواضيعه من اهمية علمية وعملية. تماشيا مع المعطيات الاقتصادية الحديثة ولما يفرضه الانفتاح على الاقتصاد الحر الذي يفرض تكوين وتخصص اطارات في هذا المجال .

ونظرا للحاجة الملحة لهذه النوعية من الاطارات سيما بعد تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق الذي يدفعها بدوره لسوق المنافسة الدولية حتى تتمكن من مسايرة التطور الهائل الذي يشهده ميدان التجارة الدولية كان لا بد من خلق فضاءات تخصصية حتى تتمكن الدولة من دخول وخوض غمار المنافسة ضمن السوق التجارية والاقتصادية العالمية وذلك من خلال:

- تكوين أكاديمي لنخبة من الطلبة ذوو قدرات موجهة نحو البحث العلمي والقانوني في مجال التخصص
- تكوين اطارات وكفاءات في مجال قانون الاعمال تساهم في حسن تسيير واداء جيد للمؤسسات

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

تماشيا والمعطيات الحديثة للمؤسسات الاقتصادية التى فرضها الانفتاح على الاقتصاد الحر بصفة عامة ، وكذا تطور المنظومة التشريعية الوطنية في هذا المجال ، تهدف الكلية من خلال هذا التخصص إلى تكوين دفعة من الطلبة المتخصصين في مجال قانون الاعمال الى تمكين مؤسسات الدولة خاصة المالية منها من الاستعانة بهذه الكفاءات في كافة المجالات سيما ما تعلق منها بالمؤسسات البنكية ، التجارية و الصناعية و الضريبية وحتى ضمن قطاع الجمارك سواء كان ذلك على المستوى الجهوى او الوطني.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

يتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018

إنّ وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20–163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل و المتمّم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 03-279المؤرّخ في 24 جمادى الثّانية عام1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الّذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 05-299المؤرّخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الّذي يحدّد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدّراسات للحصول على شهادة اللّيسانس وشهادة الماستر وشهادة الدّكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الّذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،
- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدّد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 167 المؤرخ في 13 أبريل 2015 والمتضمّن إنشاء اللجنة الوطنية للتأهيل وتشكيلتها وصلاحياتها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 835 المؤرّخ في 27 جويلية 2017 و المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018،
- وبناء على محضر اجتماع اللّجنة الوطنية للتأهيل بتاريخ 17 جويلية 2017.

يـقـرّر ما يأتي:

المادّة الأولى: تؤهل مؤسسات التعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017- 2018، طبقا للملاحق المرقمة من 01 إلى 60 و المرفقة بهذا القرار.

المادّة 2: يسري مفعول هذا القرار ابتداءً من السّنة الجامعية 2017-2018.

المادّة 3: تلغى أحكام القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 والمذكور أعلاه.

المادة 4: يكلّف المدير العام للتّعليم والتّكوين العاليين ومدراء مؤسّسات التّعليم العالي كلّ فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حـرر بالـجـزائـر في: 03 جانفي 2021

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د عبد الباقي بن زيان

1

ملحق رقم 18 للقرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر

بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018 بجامعة باتنة 1

Annexe n°18 de l'arrêté n° 002 du 03 JAN. 2021

portant habilitation les établissements de l'enseignement supérieur à la formation en vue de l'obtention du diplôme de Licence et Master au titre de l'année universitaire 2017-2018 de l'Université de Batna 1

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Sciences de la Matière	Chimie	Chimie des matériaux	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	كيمياء المواد	كيمياء	علوم المادة
		Chimie physique	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	الكيمياء الفيزيائية		
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit de l'environnement et du développement durable	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون البيئة والتنمية المستدامة	حقوق	حقوق وعلوم سياسية
		Droit pénal et sciences criminelles	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الجنائي و العلوم الجنائية		
		Droit administratif	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الإداري		
		Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال		
		Droit immobilier	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون العقاري		
	Sciences Politiques	Relations internationales	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	العلاقات الدولية	علوم سياسية	
		Organisation politique et administrative	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تنظيم سياسي وإداري		
Sciences Humaines et Sociales	Sciences Humaines - Histoire	Histoire de l'occident musulman au moyen âge	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط	علوم إنسانية- تاريخ	علوم إنسانية و اجتماعية
		Histoire contemporaine du monde arabe	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الوطن العربي المعاصر		